

دروس في علم الأصول

[80] ومن هنا كان المرئي بلحاظ الماهية لا بشرط ذات الماهية المحفوظة في ضمن المطلق والمقيد، وعلى هذا الأساس صح القول بأن المرئي والملحوظ باللحاظ الثالث اللا بشرطي جامع بين المرئيين والملحوظين باللحاطين السابقين لانحفاظه فيهما، وإن كانت نفس الرؤية واللحاظ متباينة في اللحاطات الثلاثة، فاللحاظ اللا بشرطي بما هو لحاظ يقابل اللحاطين الآخرين، وقسم ثالث لهما، ولهذا يسمى باللا بشرط القسمي، ولكن إذا التفت إلى ملحوظه مع الملحوظ في اللحاطين الآخرين كان جامعاً بينهما لا قسماً في مقابلهما بدليل انحفاظه فيهما معاً، والقسم لا يحفظ في القسم المقابل له. ثم إذا تجاوزنا وعاء المعقولات الأولية للذهن إلى وعاء المعقولات الثانية التي ينتزعها الذهن من لحاطاته وتعقلاته الأولية، وجدنا أن الذهن ينتزع جامعاً بين اللحاطات الثلاثة للماهية المتقدمة، وهو عنوان لحاظ الماهية من دون أن يقيد هذا اللحاظ بلحاظ الوصف ولا بلحاظ عدمه ولا بعدم اللحاطين، وهذا جامع بين لحاطات الماهية الثلاثة في الذهن ويسمى بالماهية اللا بشرط المقسمي تمييزاً له عن لحاظ الماهية اللا بشرط المقسمي، لأن ذاك أحد الأقسام الثلاثة للماهية في الذهن، وهذا هو الجامع بين تلك الأقسام الثلاثة. إذا توضحت هذه المقدمة فنقول لا شك في أن اسم الجنس ليس موضوعاً للماهية اللا بشرط المقسمي، لأن هذا جامع - كما عرفت - بين الحصص واللحاطات الذهنية لا بين الحصص الخارجية، كما أنه ليس موضوعاً للماهية المأخوذة بشرط شيء أو بشرط لا لوضوح عدم دلالة اللفظ على القيد غير الداخل في حاق المفهوم فيتعين كونه موضوعاً للماهية المعتبرة على نحو اللا بشرط القسمي، وهذا المقدار مما لا ينبغي الأشكال فيه، وإنما الكلام في أنه هل هو موضوع للصورة الذهنية الثالثة - التي تمثل الماهية اللا بشرط القسمي - بحدها الذي تتميز به عن الصورتين الآخرين أو
